قيل لم يوجد بسهم وقع في التركيب الا كونه محلا من الاعراب الا يرى ان صاحب لباب
الاعراب ذكر انهم قد اختلف في اسماء الافعال فقال بعضهم لا محل لها من الاعراب اصلا
وقال بعضهم محلها الرفع بالابتداء ولم يخرج الى الخبر لقيام فاعلها مقام الخبر في انها لم تكن
هذا غير ملائم لما قبل من ان المبتدا مخصوص بالضمير انها ليست مسندا اليه لا حقيقة ولا حكما
من ان هذه الاسماء لا يجوز ان يقع مخبرا عنها وسيل بعض صفة واقعة بعد حرف النفي والاستفهام ابو ورحمه
تكملة مرسيد

قال الفاضل الشهير بركلي محمد جلبي في شرحه على مختصر الكافية المسمى بمتن الازكياء للامام
البيضاوي رحمهما الله ولزم المانع المنبئ الواضح حالا قد فاعل لزم وقد يقدر قد او
في بعض المواضع الاول الاولى لاستلزام الثاني حذف او زيادة انتهى اقول قد خفي على
بعض الناظرين في هذا المقام عطف او في قول الشارح او في بعض المواضع على اي شكل
من الكلام فيشتق كل وجه لاتصيب المرام فربما انا ابينه بعون العليم العلام فقوله او في بعض
المواضع معطوف على قد الواقع شرحا ما عتبار اخذ من الاخذين فيهما ان يحمل قد في
وقد يقدر اما على الظرفية فيكون قد الشرحي نائب فاعل يقدر والمعنى على هذا المنوال
واحيانا يقدر قد واما على الاسمية فيكون قد الشرحي بيانا للنائب فاعل يقدر
وهو الضمير المستكن تحته الراجع الى قد في قوله وقد يقدر والمعنى على هذا النمط لفظ قد يقدر
اي قد فيحتاج الى قيد مستفاد منه التقليد فقدر الشارح في بعض المواضع قلت
ولو قدر رحمه الله مكانه قليلا ونحوه لكان ادل على المراد واتم كما لا يخفى فتامل فوقع
العطف الترديدي وقع بين ان يقال في شرحه وقد يقدر قد وبين ان يقال وقد يقدر
في بعض المواضع والاول اولى لاستلزام الثاني زيادة لفظ قد في محل الاضمار مع ان تقديمه
على قوله يقدر يفيد الحصر وليس هنا ذلك كما هو ظاهر وحذف لفظ في بعض المواضع
ايضا فزاد ما لم يلزم فحذف ما لا بد منه ولا يقال فالصواب ان يقال والاول صواب
لا اولى لانا نقول انه اراد ان الثاني يفيد المرام وان كان بينهما فرق بين من غير كلام
فلينقض تاما

لواحد

Copyright © King Saud University